

"وثيقة تاريخية" قريبا لنواب فرنسيين تدعم لبنان

أوساط المعارضة في العاصمة الفرنسية:

السلطة وسوريا أعادت الأوضاع إلى الصفر

النهار ٢٦/١/٢٠٠١

باريس - من بيار عطاالله:

سجلت السلطة اللبنانية وسوريا نجاحات جزئية في مواجهة اوسع تحرك لبناني للمطالبة بالسيادة والاستقلال وانجاز المصالحة بين اللبنانيين.

فقد تحولت المطالبة بتصحيح العلاقات السورية - اللبنانية جريمة تستدعي الحصار والتهديد. اما المطالبة باعادة الانتشار بحسب ما نص اتفاق الطائف فخيانة وطنية، واصبحت قضية ابعاد العماد ميشال عون من دون اي مسوغ قانوني مجرد "جريمة مالية" وتعد كل الملفات الوهمية للتشهير بالعماد وتأمين ديمومة نفيه، اسوة بما واجه الدكتور سمير جعجع الذي اصبح مشروع العفو عنه مع رفقاءه مثار فتنة ودعوة الى الاقتتال حتى بين المسيحيين.

في هذا السياق تحمل الأوساط المعارضة في العاصمة الفرنسية سوريا والسلطة مسؤولية "اعادة الامور الى نقطة الصفر، بعد مساحة امل باهتة اعتقد البعض انها بداية الطريق نحو اعادة ترميم الوضع اللبناني المنهار". وترى ان سوريا تحديدا "افادت من الايجابيات التي ابداهها البطريرك الماروني والقادة اللبنانيون الآخرون، وعمدت الى محاصرة مشروع او مطلب تصحيح العلاقات بين البلدين الجارين بجملة من المبادرات لتميع المواقف وشق الصفوف وصرف النظر عن المسألة الرئيسية والخلل الكبير في العلاقات والذي يؤدي بلبنان تدريجا الى الانهيار الكامل وفي كل قطاعاته وخصوصا الاقتصادية، بعدما تآكلت كل بناء السياسية واصبحت الديموقراطية ودولة القانون من الاماني الصعبة المنال".

واشارت الأوساط الى ان "محاولات الرئيس رفيق الحريري لفصل السياسة عن الاقتصاد والشأن الاجتماعي لن تجدي نفعا، فهو يعرف وكل المعنيين في الادارة اللبنانية ان المزارعين والصناعيين يتنون من وطأة التهريب من سوريا والمنافسة الضارية التي يعانها الانتاج اللبناني، وما الحديث عن التهريب من الاردن وغيره الا من باب التورية والتهرب من مواجهة الحقيقة، ما دامت مسألة صغيرة مثل انتاج الموز اللبناني لم تجد حلا لها رغم كل المطالبات (...)".

واعترفت ان مبادرة اطلاق المعتقلين اللبنانيين هناك والذين ثبت وجودهم بزيارات الاهالي وشهادات المفرج عنهم والتي تشير مجتمعة الى وجود نحو ١٧٠ لبنانيا بحسب لائحة جديدة اعدتها لجان الاهل للمعتقلين في سوريا وتسلم المسؤولين نسخا منها".

وكشفت ان ثمة معلومات لديها عن "حملة منسقة لضرب القوى الملتفة حول بركي بواسطة الترغيب وسياسة "فتح الابواب" امام قادة معينين يطمحون الى استعادة دور على الساحة المسيحية واللبنانية، وايضا بواسطة التهريب والعودة الى سياسة "القبضة الحديد". وهذا ما بدأ قبل مدة بالعودة الى سياسة الملاحقة والاستدعاءات شبه اليومية والمداهمات الليلية والتلويح بأخطار امنية ومشكلات وتسريبها عبر وسائل الاعلام المحسوبة على السلطة".

واستهجنت الأوساط عينها "ان يتم اكتشاف مخزن اسلحة لحزب "القوات اللبنانية" المنحلة بعد اعوام من الحملات المنظمة والمنهجية التي لم تعف عن مناصري الحزب، ولا عما تبقى من بناء التنظيمية" ورأت ان الحادثة وما اعقبها "لا تخرج عن

اطار السيناريوات المعدة سلفا على طريقة جريمة تفجير كنيسة سيدة النجاة وتركيب الاتهامات، تمهيدا للعودة الى "القبضة الحديد" وتاليا قمع القوى المعارضة".

وبالعودة الى ملف المصالحة الوطنية وعودة عون واطلاق جعجع، رأّت الاوساط المعارضة ان "لا ملف ماليا لقائد الجيش السابق ورئيس الحكومة الانتقالية الا من نسج خيال القابضين على الامور والذين يعرفون الحقيقة جيدا، لكنهم يعمدون الى تشويه ما جرى واسقاط التهم انطلاقا من مبدأ الغاء الاخر وعدم الاعتراف بوجوده". اما عن قضية الدكتور جعجع فقالت: "ان الوزير سليمان فرنجيه يعلم جيدا كما اهالي الشهداء الذي سقطوا في ذلك اليوم المشؤوم ان جعجع لم يكن الا مسؤولا عن احدى المجموعات الصغيرة التي لم تصل الى اهدن بسبب وقوعها في مكنن ادى الى تشتتها واصابة جعجع الذي نقل الى المستشفى، وهو لا يتحمل تاليا اي مسؤولية عن اغتيال المرحوم طوني فرنجية وعائلته والذي نفذته القوات العسكرية الآتية من المجلس الحربي الكتائبي الذي كان ينفذ قرار المكتب السياسي الكتائبي ورئاسة الحزب".

وخلصت الاوساط الى "ان النجاحات الجزئية في احباط همة المطالبين بالسيادة والاستقلال ستتبدد خلال فترة قصيرة وعلى مستويات مختلفة وخصوصا علميا، ولن ينع التلطي وراء التهديد بأخطار الوضع في الشرق الاوسط، في التعمية على حقيقة ما يجري في لبنان من افقار وتهديم للكيان، وهذا ما لن يتوانى العشرات من النواب الفرنسيين عن اعلانه خلال ايام في وثيقة تاريخية تدعم لبنان. اضافة الى سلسلة مواقف ستصدر من هيئات عالمية واوروبية في شأن الديموقراطية وحقوق الانسان ومنها لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة التي ستمثل سوريا امامها للمرة الاولى في اذار المقبل".